جامعة أحمد زبانة –غليزان-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص علوم الإعلام والإتصال

محاضرات في مقياس القضايا الوطنية والدولية الراهنة / السنة الثانية ليسانس

أ.صابر نصر الدين عبد السلام

الإيميل: n.Saber@univ-boumerdes.dz

السنة الجامعية: 2021-2022

المحاضرة الثانية: إشكالية مأسسة المجتمع المدني في الجزائر

بعد حراك 22 فيفري 2019، أصبحنا نسمع وبكثرة عن مصطلح "المجتمع المدني"، أين تعاظم دوره في الفترة الأخيرة خاصةً بعد إستحداث "المرصد الوطني للمجتمع المدني" في التعديل الدستوري لسنة 2020، ما يؤكد وجود إهتمام من طرف السلطة السياسية التي تناولته في مختلف خطاباتها السياسية الرسمية وعبر مختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة، كشريك إستراتيجي في مختلف القضايا الوطنية.

أولاً وقبل كل شيء ولكي نفهم طبيعة الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني في الجزائر، يجب أن نُحدد ما المقصود بهذا المصطلح؟ ما هي أهم تطوراته؟ وما هي طبيعة الأدوار التي أخذها على عاتقه في ظل المتغيرات السياسية والإقتصادية والصحية الطارئة في الجزائر؟.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني

يرى الأستاذ أحمد عبد الفتاح ناجي أن أول من إستخدم هذا المصطلح هو الفيلسوف **هيغل** عام 1821 ويشير إلى **" كافة التنظيمات والمؤسسات والروابط والنقابات المجتمعية الموجودة داخل نظام محدد يخضع لإشراف ورقابة الدولة، ويشمل ذلك الأسرة وكافة المنظمات والمؤسسات ما عدا العسكرية والدينية منها".**

ويعرفه الأستاذ أحمد شكري الصبيحي بأنه: **"مُجمل البُنَى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي لا تخضع مباشرةً لهيمنة السلطة السياسية ".**

ويُعرَف المجتمع المدني بأنه: **"مختلف الأبنية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقانونية، التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الإجتماعية في المجتمع...من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل بإستقلالية عن الدولة".**

يرى الأستاذ عيسى الشماس أن المجتمع المدني يتكون من التنظيمات التقليدية وهي: **" العشيرة والقبيلة والطائفة**، إضافة إلى التنظيمات الحديثة **مثل: الجمعيات، النقابات، الأحزاب، الأندية، الإتحادات، التعاونيات، مراكز البحث، الجامعات، منظمات حقوق الإنسان والمنظمات البيئية ...إلخ".**

بذلك يقوم المجتمع المدني على أربعة أبعادٍ أساسية هي:

1. **البعد الإيديولوجي**: المجتمع المدني يحمل في طياته مجموعة من القيم والروابط الإجتماعية الخاصة بمجتمع معين، حتى وإن كانت متعارضة مع توجهات السلطة السياسية.

2. **البعد القانوني**: يرتبط المجتمع المدني بالتنظيم القانوني للدولة وتوجهها السياسي خاصةً إذا كان ديمقراطياً يؤمن بالحقوق والحريات العامة إضافةً إلى حرية التعبير.

3. **البعد الإقتصادي**: يرتبط المجتمع المدني بنظامٍ إقتصادي معين، ويتواجد في النظم الإقتصادية المنفتحة بالخصوص والتي تؤمن بالحرية الإقتصادية.

4. **البعد السياسي**: يرتكز المجتمع المدني على حرية الرأي والتعبير ويضمحل تماما في النُظم القمعية التي لا تؤمن بحرية التعبير وتوجهات ومواقف الرأي العام.

يركز المجتمع المدني في وظيفته على مجموعة من الضوابط تكبح جموح الدولة وتسلطها، يتمايز مع أجهزتها الإدارية والأمنية يجابهها ويعرقل عملها أحيانا ويتفاوض معها أحيانا أخرى، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا ذات العلاقة بالبيئة والمجتمع، الإقتصاد والسياسة، متى ما كانت تمس المصلحة العامة للدولة وتهدد إستقرار المجتمع ووحدته، فهنا يكون تدخل منظمات المجتمع المدني.

وبذلك يؤدي الأخير مجموعة من الأدوار أهمها:

1. **الدور التوعوي**: يتسم نشاط المجتمع المدني بصفة الإختيارية، فهو نشاطٌ يهدف إلى التوعية و لا يهدف إلى الربح، كما لا يسعى للوصول إلى السلطة على عكس الأحزاب السياسية.

2. **الدور السياسي**: يقوم المجتمع المدني بدوره السياسي أيضاً، من خلال إبداء رأيه في مختلف القضايا وبرامج الإصلاح المعروضة عليه من طرف السلطة السياسية.

3. **الدور الإقتصادي**: بحيث يسعى المجتمع المدني من خلال نشاطه إلى المساهمة في بناء إقتصادٍ متوازن، كما يسعى للدفاع عن حقوق طبقة العمال والموظفين من خلال النشاط النقابي والمهني.

4. **الدور الإجتماعي**: يساهم المجتمع المدني في البناء الإجتماعي للدولة، بالمشاركةِ في بناءِ نظمٍ تعليمية وصحية فعالة، كما يسعى من خلال نشاطه إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

5. **الدور الثقافي**: يعمل المجتمع المدني على غرس قيم الثقافة السياسية من خلال التنشئة السياسية.

ثانياً: المجتمع المدني في الجزائر

1. المجتمع المدني قبل الإستقلال:

حسب الأستاذ حميطوش يوسف، فإن البوادر الأولى للمجتمع المدني في الجزائر بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وشكل قانون الجمعيات الفرنسي لسنة 1901 المرتكز القانوني المُنظِم للحركة الجمعوية في الجزائر، تكونت الأخيرة من مختلف الجمعيات الثقافية والرياضية والفكرية وكذلك الإتحادات المهنية بالإضافة إلى الأحزاب السياسية في المهجر.

نعطي مثالاً عن الجمعيات: **"نادي التَرَقِي بمدينة الجزائر"**، **"الجمعية التوفيقية للنخبة"**، **"الإتحادات النقابية لعمال الموانئ الجزائريين"**، **"جمعية الراشدية والمتربية"**، **"الكشافة الإسلامية الجزائرية"**، **"المدارس القرآنية"**...إلخ، ساعدت هذه الجمعيات على تنمية الوعي للجزائريين المضطهدين، وحاولت تحرير عقولهم من فكرة الإندماج مع فرنسا بِحَثِّهم وتحفيزهم على التحرر والإنفصال من التبعية للمستعمر.

أما الأحزاب السياسية فتشكلت من ثلاث تيارات:

أ. **التيار الوطني:** شكله "حزب نجم شمال إفريقيا"، بقيادة مصالي الحاج، وضم مجموعة من الفلاحين والشباب الجزائريين.

ب. **تيار الإدماج**: بقيادة فرحات عباس، الذي أسس "حركة أحباب البيان والحرية"، وتشكل تيار الإدماج من أفراد الطبقة البرجوازية، المهنيين، التجار والمقاولين بالجزائر، المتشبعين بالثقافة الفرنسية.

ت. **التيار الإسلامي**: بقيادة عبد الحميد بن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتشكلت قاعدته من أفراد البرجوازية الصغيرة، أفراد الطبقة الميسورة، وطبقة النبلاء.

مع إندلاع الثورة التحريرية شددت السلطات الإستعمارية على نشاط الحركة الجمعوية، وفي المقابل وجهت معظم تنظيمات المجتمع المدني -بما فيها التنظيمات الطلابية- هدفها بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني لتحقيق الإستقلال الشامل عن فرنسا الذي تحقق في 05 جويلية 1962.

2. المجتمع المدني بعد الإستقلال:

على الرغم من تبني الجزائر لنظام الحزب الواحد بعد الإستقلال، إلا أن هذا لم يمنع من بروزِ نشاطٍ لمنظمات المجتمع المدني التي أطلق عليها إسم "المنظمات الجماهيرية" آنذاك، وتمثلت -بالإضافة إلى الأحزاب السياسية كحزب جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الإشتراكية، وحزب الثورة الإشتراكي- في الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، جمعية العلماء المسلمين، الكشافة الإسلامية...إلخ.

بعد التردي في الوضع الإقتصادي والإجتماعي منتصف الثمانينيات كنتيجة لتراجع أسعار النفط، وكنتيجة لخروج العديد من المطالب التي تندد بهيمنة الدولة على النشاط الجمعوي، صدر قانون 87-15 الذي سمح بتأسيس أكثر من 11 ألف جمعية على المستوى الوطني، وأخضع نشاطها لرقابة الدولة.

إستقلت منظمات المجتمع المدني عن الدولة كنتيجة لتراجع هيمنتها الإقتصادية والسياسية بعد صدور دستور 23 فيفري 1989، وهناك من الجمعيات من تحولت إلى أحزاب سياسية فيما بعد ونقصد هنا بالخصوص الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحزب العمال وغيرهم...

سنة 1990 صدر القانون رقم 90-31، وسمح بتشكيل عدد من الجمعيات العلمية والإجتماعية والثقافية والمهنية كالمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، النقابة الوطنية للمحامين، النقابة الوطنية للقضاة، جمعيات أولياء التلاميذ... وبلغ عدد الجمعيات في الجزائر بحلول عام 2005 حوالي: 000 85 جمعية.

إذن فقد عرفت الجزائر عدة أشكال من منظمات المجتمع المدني، مثلا:

1. **المجتمع المدني ذو الأهداف الإقتصادية والإجتماعية**: يهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة والأمية، كالإتحاد العام للعمال الجزائريين، جمعيات أولياء التلاميذ، نقابات قطاع التربية، جمعيات حماية المستهلك...
2. **منظمات المجتمع المدني ذات الأهداف الديمقراطية**: كجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة مثلاً.
3. **الحركات الإسلامية**: التي سلكت توجه مخالف لتوجه الدولة، والتي فشلت في تحقيق مشروعها.
4. **الجمعيات المرتبطة بالحركات البربرية:** التي طالبت بإدراج الأمازيغية كلغة رسمية في الدستور.

الآن تُطرح العديد من التساؤلات المهمة عند الحديث عن أدوار المجتمع المدني:

التساؤل الأول: ألا وهو إشكالية حرية المجتمع المدني في الدفاع عن القيم التي يؤمن بها؟،

التساؤل الثاني: يتعلق بمدى إستقلاليته وتبعيته للدولة صاحبة الإختصاص الأصيل في تأسيسه؟.

التساؤل الثالث: يتعلق بمدى فعالية أدوار منظمات المجتمع المدني في الجزائر؟.

فيما يتعلق بالتساؤل الأول:

لا زالت منظمات المجتمع المدني تلقى العديد من القيود المتعلقة بإستقلالية نشاطاتها وحريتها في الدفاع عن المبادئ التي تؤمن بها والتي تأسست من أجلها، خاصة إذا كانت نشاطاتها مخالفةً لتوجهات الدولة، وعند الحديث عن قضايا البيئة والتلوث والتنمية تبقى مساهمات المجتمع المدني حول هذه القضايا ضعيفةً.

فيما يتعلق بالتساؤل الثاني:

مسألة إستقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة تبقى مطروحة في ظل القيود التي وضعتها قوانين الأحزاب السياسية و قوانين الجمعيات، بحيث ألزمتها بالخضوع لرقابة وزارة الداخلية في شتى نشاطاتها وفي تمويلها بالخصوص. دون أن ننسى أن حتى الجمعيات الفاعلة في الجزائر قد تكون تابعةً إلى أحزابٍ سياسية كجمعية الإصلاح والإرشاد مثلاً التابعة لحركة مجتمع السلم.

فيما يتعلق بالتساؤل الثالث:

صحيحٌ أنه وفي الجزائر توجد العديد من الجمعيات الفعالة في شتى القضايا، إلا أن تأثيرها يبقى محدوداً بالمقارنة مع الجمعيات الفرنسية مثلا التي قد تعرقل قانون أو تشريع معين، فالنقابات العمالية مثلا في فرنسا قد عارضت ومنعت تطبيق قانون التقاعد أكثر من مرة سنة 2020. دون أن ننسى نشاط جمعية **البدلات الصفراء** التي عارضت كذلك أكثر من مرة الزيادات في أسعار الوقود سنة 2018.

في الأخير، كانت هذه إحاطة بمفهوم منظمات المجتمع المدني بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، إذ لازالت هذه المنظمات تطرح العديد من الإشكالات المتعلقة بمدى فعالية نشاطها إذا ما لاحظنا المشاكل التي نعاني منها اليوم فيما يتعلق بالبيئة والتلوث وفي مختلف المستويات التعليمية والإقتصادية، فتبقى مساهمات المجتمع المدني قليلةً بالمقارنة مع ما تساهم به في دول أخرى كفرنسا مثلاً.

قائمة مراجع المحاضرة:

1. عيسى الشماس، **المجتمع المدني-المواطنة والديمقراطية**، دط؛ دمشق-سوريا: منشورات إتحاد كتاب العرب للنشر، 2008.
2. أحمد عبد الفتاح ناجي، **التخطيط للتنمية في الدول النامية**، دط؛ الإسكندرية-مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2011.
3. أحمد شكري الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط02؛ بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
4. ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة-دراسة معاصرة في إستراتيجيات إدارة السلطة**، ط01؛ عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
5. حميطوش يوسف، **إشكالية المجتمع المدني في الجزائر**، مجلة المفكر، العدد 12، مارس 2015.